وزارة الزراعة

- **تقييم أداء الاستثمارات العامة/برنامج الثروة الحيوانية والبيطرة والمختبرات (2015 – 2017):**

لدى إجراء المراجعة الشاملة للبرنامج أعلاه من قبل فريق العمل المُكلف بالمهمة، فقد أظهرت أعمال التدقيق وجود ملاحظات ومخالفات رئيسية وجوهرية ويتمثل أهمها بما يلي:

المحور الأول: (الإطار التشريعي)

1. عدم إصدار أسس وشروط وآلية لدعم الثروة الحيوانية وتوفير الأعلاف خلافاً لنص المادة (9) من قانون صندوق دعم الثروة الحيوانية وحمايتها رقم (10) لسنة 2009.
2. لم تغطي التعليمات التي تنظم عمليات إنتاج وتسجيل واستيراد اللقاحات والمواد البيولوجية والأدوية البيطرية مجالات إنتاج وتسجيل واستيراد وتصدير اللقاحات البيطرية ضمن الخصوصية المتعلقة بها.
3. عدم توافق تعليمات الحجر البيطري رقم (41/ ز) لسنة 2016 النافذة مع التشريعات الدولية من حيث تحديد التفاصيل المتعلقة بالنوع والعمر والعدد والسلوك.
4. عدم إعداد التعليمات ألفنية لطرق أخذ ونقل العينات المرضية والاستقصائية وعينات الأدوية والمستحضرات البيطرية وغيرها.
5. عدم وجود تشريع يُلزم مربي الثروة الحيوانية بتطبيق إجراءات المكافحة والسيطرة على الأمراض الوبائية والمُعدية.

المحور الثاني: (الإطار التنظيمي):

1. لا تغطي الخطط والأهداف والبرامج الخاصة الواردة في برنامج اللقاحات البيطرية الوقائية كامل الفئة المستهدفة من قطاع الثروة الحيوانية حيث انها تغطي ما نسبته (30%) من هذا القطاع.
2. التأخر باستلام مبنى مختبر الفيروسات المنشئ منذ عامين وبتكلفة قاربت الـ (500) ألف دينار ولم يستغل نهائياً حتى تاريخه للأغراض التي أنشئ من أجلها.
3. لا يوجد سجلات لعمليات الحرق التي تتم في المحرقة الفرعية لمديرية المختبرات.
4. عدم دقة نتائج مشروع الترقيم لحصر الأعداد ألفعلية لدى مربي الثروة الحيوانية المستفيدين من دعم الأعلاف نتيجة وجود بعض الاختراقات في نظام وآلية التعداد المعمول بها حالياً.
5. ضعف نظام ترقيم الأغنام المعمول به حاليا الذي يعتمد على إدخال الأرقام البلاستيكية بطريقة يدوية من قبل موظفين غير مختصين الأمر الذي يؤدي إلى تكرار في بعض الأرقام الوطنية للمربين.
6. لم يتم استكمال ترقيم الجمال والخيول في كافة محافظات المملكة على الرغم من مضي ما يزيد على عشر سنوات من عمر مشروع الترقيم.

7. لا يوجد كادر فني متخصص (طبيب أو مهندس أو ممرض أو فني مقيم) داخل محطة ألفجيج لتربية الأغنام العواسي بالرغم من أنها تحوي (800) رأس، مما يشكل خللاً في إدارتها والإشراف عليها.
8. يوجد خلل في تنظيم واستخدام سيارات العيادات البيطرية المتنقلة في معظم المواقع المتواجدة بها، علماً بأن عدد هذه السيارات بحدود الـ (50) سيارة في نهاية عام 2017 وقيمتها تجاوزت المليون دينار.
9. لا يوجد ربط فني مباشر لشُعب وأقسام البيطرة في مديريات الزراعة في المحافظات مع مديرية البيطرة.
10. لا يتم تطبيق الإجراءات اللازمة في استلام العينات الواردة إلى مختبرات قطاع الثروة الحيوانية.

المحور الثالث: (الإطار الفني):

1. لا يوجد دراسات فنية من قبل قطاع الثروة الحيوانية لتحسين السلالات من الأغنام والماعز الموجودة في محطات وزارة الزراعة بهدف تطوير سلالات بما يتلاءم مع السلالات المحلية.
2. ضعف برامج التلقيح الوطني المعتمدة لقطاع الثروة الحيوانية، فعلى الرغم من تبني مديرية البيطرة برنامج وطني لوقاية الأغنام من ستة أمراض رئيسية، فإن كميات اللُقاح لهذه الأمراض الستة والمشترة سنوياً لا تغطي هذا الهدف.
3. عدم توفر برامج المسح الوبائي الميداني الدوري للأمراض وعدم متابعة تطورها.
4. تم شراء جهاز لفحص المتبقيات (Lc Mass) بقيمة (150) ألف دينار تقريباً، ولم يتم تأمين الكادر المطلوب لتشغيله.
5. عدم المقدرة على السيطرة في الحد من إدخال أمراض أو عترات مرضية جديدة.
6. لا تقوم مديرية المختبرات بإجراء الأبحاث والدراسات العلمية مع الأقسام الأخرى المتخصصة بالصحة الحيوانية وفقا للمهام الموكلة اليهم.
7. تعطل المحرقة الرئيسية المخصصة لحرق جيف الحيوانات وبقايا الفحوصات المخبرية، وعدم توفر كادر متخصص للقيام بهذا العمل.
8. عدم توفر وحدات تخزين مركزية مناسبة لتخزين اللقاحات، حيث يتم الاعتماد على ثلاجات متنقلة.
9. عدم توفر وسيلة مبردة لنقل اللقاحات من المستودعات المركزية إلى المديريات.
10. عدم توفر محاجر بيطرية قادرة على استيعاب الأعداد المستوردة من الأغنام.
11. لا يتم إجراء كامل الفحوص المخبرية على اللقاحات البيطرية المصنعة والمستوردة.
12. لم يتم تحديد العترات الخاصة بفيروس الحمى القلاعية في مختبرات مرجعية، وذلك لغايات تحديد اللقاح بالعترات المناسبة عند الشراء.
13. جهاز فحص الأملاح والمعادن في مختبر الأعلاف معطل ولم يتم إصلاحه.

المصدر: (كتاب الديوان رقم 23421/3/12/12 تاريخ 2018/11/27)

التوصيات:

معالجة وتصويب كافة المخالفات والملاحظات والأخذ بالتوصيات وكما يلي:

1. العمل على استكمال إصدار التعليمات الخاصة بالثروة الحيوانية.
2. تطوير الخطط والأهداف والبرامج الخاصة ببرنامج اللُقاحات البيطرية بما يضمن تغطية شاملة لكافة القطعان من الأمراض الوبائية والمعدية، ويضمن رفع مؤشرات قياس الأداء.
3. العمل على استغلال وتشغيل المبنى الذي تم انشاؤه كمختبر للفيروسات، للأهداف التي أنشئ لأجلها.
4. تفعيل الربط بين مديرية المختبرات والمديريات الأخرى لإجراء الأبحاث والدراسات العلمية المتخصصة بالصحة الحيوانية.
5. العمل على إصلاح المحرقة الرئيسية وتنظيم عملها.
6. العمل على تنظيم الإجراءات اللازمة لاستلام العينات الواردة إلى المختبرات بما يضمن السرية والحيادية عند استلام العينات وتسليم نتائجها.
7. العمل على إعادة النظر في آليات ترقيم المواشي المطبقة حالياً.
8. العمل على تطوير النظام المحوسب المعمول به حاليا في مشروع الترقيم ليتوافق مع البيانات المستخدمة والخطط المستقبلية للمشروع واستكمال الربط الكامل بين الوحدات الميدانية للترقيم مع المركز.
9. إيجاد آلية مناسبة تضمن عمليات تتبع المواشي النافقة أو التي يتم ذبحها خارج المسالخ المرخصة والرسمية.
10. تأمين محطة ألفجيج الخاصة بتربية الأغنام العواسي بالكوادر ألفنية اللازمة لإدارتها، والمحافظة على ديمومة القطيع وتطويره.
11. العمل على إعداد برامج لتنفيذ المسح الميداني للأمراض المختلفة بشكل دوري، بحيث يتم ربط نتائج هذا المسح ببرامج التطعيم المعتمدة.
12. تطوير محطات تربية الأغنام والماعز وزيادة كفاءتها وتحسين السلالات المحلية بما يضمن زيادة الإنتاجية وديمومتها، من خلال إدخال ذكور بسلالات جيدة.
13. تنظيم استخدام سيارات العيادات البيطرية المتنقلة في معظم المواقع المتواجدة بها.
14. إعادة النظر في دراسة الاحتياجات ألفعلية للقاحات المعتمدة للأمراض، بما يضمن توفر هذه اللقاحات بالكميات الكافية والوقت المناسب لتغطية كامل أعداد المواشي.
15. العمل على تحديد عترات فيروس الحمى القلاعية من خلال مختبرات مرجعية.
16. تأمين غرفة تبريد مركزية مخصصة لتخزين اللقاحات البيطرية بالكميات والظروف المناسبة.
17. توفير وسيلة نقل مبردة لنقل اللقاحات من المستودعات المركزية إلى العيادات البيطرية في المحافظات والألوية.
18. توفير محاجر بيطرية حكومية قادرة على استيعاب الأعداد المستوردة من المواشي الحية باختلاف أنواعها.
19. تفعيل مختبر تحليل الأغذية والمتبقيات من خلال تأمين متطلبات تشغيل جهاز فحص المتبقيات (Lc Mass) بالشكل المطلوب على أكمل وجه.

20. الالتزام بطرح العطاءات المخصصة لهذا القطاع في أوقات ملائمة لضمان الإحالة والتوريد وصرف مستحقاتها في نفس السنة المالية.

الإجراء:

لم يتم الرد من قبل وزارة الزارعة ولم يرد ما يفيد بتصويب البنود ألواردة أعلاه وما زال الموضوع قيد المتابعة.